مجلة تنمية الرافدين

اسم المقال: أثر تقلبات سعر الصرف للعملة التركية على حجم الاستيرادات العراقية للمدة (2003 - 2022)
اسم الكاتب: لاوين رفيق أحمد، يسرى احسان صادق، لقمان عثمان عمر
رابط ثابت: https://political-encyclopedia.org/library/10146
تاريخ الاسترداد: 2026/11/22 17:40 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من موقع مجلة تنمية الرافدين كلية الإدارة والاقتصاد / جامعة الموصل ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

Research Paper

The Impact of Exchange Rate Fluctuations of the Turkish Currency on the Volume of Iraqi Imports For the Period (2003-2022)

Laween R. Ahmed[1] ; Yusra E. Sadeq[2], Luqman O. Omer[3]
[(1,2,3)]College of Administration & Economy/ Salahaddin University-Erbil - Iraq

Corresponding author: Laween R. Ahmed, College of Administration & Economy/ Salahaddin University-Erbil - Iraq
Laween.ahmed@su.edu.krd

DOI: https://doi.org/10.33899/tanra.2024.184596

Article History: *Received:* 15/5/2024; *Revised:*8/6/2024; *Accepted:*26/6/2024; *Published:*1/9/2024.

Abstract

Fluctuations in the currency price have a real impact on various economic areas, the most important of which is the volume of imports and exports between countries. The trade relationship between Turkey and Iraq is considered one of the cases that illustrate this influence, due to geographical considerations between the two countries, and this is what created close trade and economic relations between them. The value of international trade is usually determined by the national currency of each country, and if the currency price is subjected to fluctuations for various reasons, the cost of imports and exports changes, and this affects the volume and value of trade between the two countries. The study aimed to demonstrate the impact of fluctuations in the price of the Turkish currency on the volume of Iraqi imports. The inductive approach and standard models were used to reach the goal of the study. Several conclusions were reached, including The results of the cointegration limits test at the 1%, 5%, and 10% significance levels showed the existence of a significant co-integration relationship between the study variables, and the results of the standard and statistical tests reflected the presence of a strong relationship between the independent variables (the price of the Turkish currency Against the US dollar, the inflation rate in Turkey, security and economic instability in Turkey) and the dependent variable (the volume of Iraqi imports from Turkey). Several proposals were also presented, the most important of which were: maintaining stable economic relations between Iraq with neighboring countries and its trading partners, and not having this relationship fluctuate between them due to global and internal crises.

keywords:
Turkish Lira, Economic Stability, Inflation

Journal of
TANMIYAT AL-RAFIDAIN
(TANRA)
A scientific, quarterly, international, open access, and peer-reviewed journal

Vol. 43, No. 143
Sep. 2024

© University of Mosul | College of Administration and Economics, *Mosul, Iraq.*

TANRA retain the copyright of published articles, which is released under a "Creative Commons Attribution License for CC-BY-4.0" enabling the unrestricted use, distribution, and reproduction of an article in any medium, provided that the original work is properly cited.

Citation: Ahmed, Laween R., sadeq, yusra E., Omer, Luqman O. (2024) "The impact of exchange rate fluctuations of the Turkish currency on the volume of Iraqi imports for the period (2003-2022)". ***TANMIYAT AL-RAFIDAIN***, 43 (143), 254 - 273, https://doi.org/10.33899/tanra.2024.184596

P-ISSN: 1609-591X
e-ISSN: 2664-276X
tanmiyat.mosuljournals.com

ورقة بحثية

أثر تقلبات سعر الصرف للعملة التركية على حجم الاستيرادات العراقية للمدة (٢٠٠٣-٢٠٢٢)

لاوين رفيق أحمد[١]؛ يسرى احسان صادق[٢]؛ لقمان عثمان عمر[٣]

[٣&٢&١] كلية الإدارة والإقتصاد، قسم الاقتصاد، جامعة صلاح الدين/ أربيل

المؤلف المرسل: لاوين رفيق احمد، كلية الإدارة والإقتصاد، قسم الاقتصاد، جامعة صلاح الدين/ أربيل، Laween.ahmed@su.edu.krd

DOI: https://doi.org/10.33899/tanra.2024.184596

تاريخ المقالة: *الاستلام:*١٥/٥/٢٠٢٤؛ *التعديل والتنقيح:*٨/٦/٢٠٢٤؛ *القبول:*٢٦/٦/٢٠٢٤؛ *النشر:* ١/٩/٢٠٢٤.

المستخلص

إن التقلبات في سعر العملة لها أثر حقيقي على مختلف مجالات الاقتصادية، ومن أهمها على حجم الاستيرادات والصادرات بين الدول. وتعد العلاقة التجارية بين تركيا والعراق واحدة من الحالات التي توضح هذا التأثير، لاعتبارات جغرافية بين البلدين، وهذا ما كون علاقات تجارية واقتصادية وثيقة بينهما. تتم في العادة تحديد قيمة التجارة الدولية بالعملة الوطنية لكل بلد، واذا ما تعرض سعر العملة لتقلبات لأسباب المختلفة يتغير تكلفة الاستيرادات والصادرات، وهذا يؤثر على حجم وقيمة التجارة بين البلدين. إذ هدفت الدراسة إلى بيان أثر تقلبات سعر العملة التركية على حجم الاستيرادات العراقية، وتم استخدام المنهج الاستقرائي وباستخدام النماذج القياسية للوصول إلى هدف الدراسة. وقد تم التوصل إلى جملة من الاستنتاجات منها : أظهرت نتائج اختبار حدود التكامل المشترك عند مستوى معنوي ١٪ و ٥٪ بوجود علاقة معنوية تكاملية مشتركة بين المتغيرات الدراسة، وعكست النتائج للاختبارات القياسية والاحصائية بوجود علاقة قوية بين المتغيرات المستقلة (سعر العملة التركية مقابل الدولار الامريكي، معدل التضخم في تركيا، عدم الاستقرار الأمني والاقتصادي في تركيا) والمتغير التابع (حجم الاستيرادات العراقية من تركيا). وتم عرض جملة من المقترحات، ومن أهمها : البقاء في علاقات اقتصادية مستقرة بين العراق مع الدول الجوار وشركاءه التجاريين وعدم تذبذب تلك العلاقة بينهم بسبب الأزمات العالمية والداخلية.

الكلمات المفاحية:

اللوة التركية، الاستقرار الاقتصادي، التضخم

مجلة

تنمية الرافدين

(TANRA): **مجلة علمية، فصلية، دولية، مفتوحة الوصول، محكمة.**

المجلد (٤٣)، العدد (١٤٣))،
أيلول ٢٠٢٤

© جامعة الموصل |
كلية الإدارة والاقتصاد، *الموصل، العراق.*

تحتفظ (**TANRA**) بحقوق الطبع والنشر للمقالات المنشورة، والتي يتم إصدارها بموجب ترخيص (Creative Commons Attribution) لـ (CC-BY-4.0) الذي يتيح الاستخدام، والتوزيع، والاستنساخ غير المقيد وتوزيع للمقالة في أي وسيط نقل، بشرط اقتباس العمل الأصلي بشكل صحيح.

الاقتباس: احمد، لاوين رفيق؛ صادق، يسرى إحسان؛عمر، لقمان عثمان (٢٠٢٣)."أثر تقلبات سعر الصرف للعملة التركية على حجم الاستيرادات العراقية للمدة (٢٠٠٣-٢٠٢٢)" ***تنمية الرافدين***، ٤٣ (١٤٣)، ٢٥٤-٢٧٣،

https://doi.org/10.33899/tanra.2024.184596

P-ISSN: 1609-591X
e-ISSN: 2664-276X
tanmiyat.mosuljournals.com

المقدمة

إن التقلبات في سعر العملة لها أثر حقيقي على مختلف المجالات الاقتصادية، ومن اهمها على حجم الاستيرادات والصادرات بين الدول. ومثال على ذلك العلاقة التجارية بين تركيا والعراق. تتم في العادة تحديد قيمة التجارة الدولية بالعملة الوطنية لكل بلد، واذا ما تعرض سعر العملة لتقلبات لأسباب المختلفة يتغير تكلفة الاستيرادات والصادرات، وهذا يؤثر على حجم وقيمة التجارة بين البلدين. ان سعر الليرة التركية وما شهدها من التقلبات في قيمتها خلال مدة الدراسة قد أثرعلى حجم تجارتها مع العراق، اي إن تقلبات في سعر الليرة التركية مقابل الدينار العراق أثر وبشكل مباشرعلى حجم الاستيرادات العراقية من تركيا. بالإضافة إلى ذلك، ان هذه التقلبات في سعر العملة التركية مقابل الدينارالعراق يؤثر على حجم الطلب على المنتجات التركية، بالاعتماد على اتجاهات السوق والتوقعات تقلل الطلب على المنتجات التركية أو تزيد.

أهمية الدراسة

تأتي أهمية الدراسة من خلال العلاقة الموجودة بين سعر الصرف العملة التركية وأسعار السلع المحلية واتجاهات الطلب المحلية وحجم الاستيرادات، مما لها آثار عديدة في الاقتصاد العراقي ولأسباب عدة منها ذات علاقة بالجانب الجغرافي والكلفوي (كلفة الاستيرادات) ومنها ذات علاقة بضعف الجهاز الانتاجي.

مشكلة الدراسة:

تكمن مشكلة الدراسة في إثارة الآتي: هل أثرت التذبذبات المستمرة لقيمة العملة التركية مقابل الدولار الامريكي ومعدل التضخم في تركيا على حجم الاستيراد العراقي من تركيا؟

هدف الدراسة: تهدف الدراسة إلى:

١- بيان أثر تقلبات سعر العملة التركية على حجم الاستيرادات العراقية.

٢ بيان أثر معدل التضخم في اقتصاد تركية على حجم الاستيرادات العراقية.

٣- بيان أثر الاستقرار الاقتصادي التركي على حجم الاستيرادات العراقية.

فرضية الدراسة

تتجسد فرضية الدراسة بوجود علاقة طردية بين المتغير التابع (حجم الاستيرادات العراقية من تركيا) مع المتغير المستقل (سعر العملة التركية مقابل الدولار الامريكي) وعلاقة عكسية مع المتغير المستقل (معدل التضخم في التركية).

حدود الدراسة : اعتمدت الدراسة العراق وتركيا حدودا مكانيا لها، أما زمانيا فيشمل المدة (٢٠٠٣ – ٢٠٢٢).

منهج الدراسة: تعتمد الدراسة على المنهج الوصفي والاستقرائي لبيان أثر تقلبات سعر الصرف للعملة التركية على حجم الاستيرادات العراقية للمدة (٢٠٠٣-٢٠٢٢) ووفقا لمنطق النظريات الاقتصادية، وذلك في إطار اختبار فرضية الدراسة.

هيكل الدراسة : تم تقسيم الدراسة انسجاما مع هدف الدراسة وفرضيتها على ثلاثة مباحث، تم تخصيص المبحث الأول لعرض الدراسات السابقة، وتضمن المبحث الثاني الإطار النظري لسعر الصرف وبعض

المتغيرات الكلية، أما المبحث الثالث فتناول أثر تقلبات سعر الصرف للعملة التركية على حجم الاستيرادات العراقية للمدة (٢٠٠٣-٢٠٢٢)، وقد ختمت الدراسة بجملة من الاستنتاجات والمقترحات وقائمة للمصادر والملاحق.

المبحث الأول الدراسات السابقة:

إن لموضوع الدراسة أهمية كبيرة بحيث دفعت الكثير من الباحثين إلى المساهمة في أثرائه، وتم عرض مجموعة من هذه الدراسات :

١-١: دراسة ماهر ماجد صبحي، مجدي روكان عواد (٢٠٢٣)، لعنوان: (أثر تقلبات أسعار الصرف على الميزان التجاري في العراق للمدة (٢٠٠٤-٢٠٢٠)، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية، المجلد (٢١)، العدد (٨٧)، العراق. وتضمنت مشكلة الدراسة في الأثر الذي تتركه تقلبات سعر الصرف الأجنبي أمام الدينار العراقي في الميزان التجاري الإجمالي، فضلا عن الأثر في الصادرات غير النفطية وكذلك الاستيرادات الكلية. وهدفت الدراسة إلى بيان سبب العجز في الموازنة العامة للدولة. وفرضت هذه الدراسة وجود علاقة طويلة الأجل وطردية بين المتغير المستقل والمتمثل بسعر الصرف الأجنبي والصادرات غير النفطية وعكسية مع الاستيرادات الكلية العراقية خلال المدة (٢٠٠٤-٢٠٢٠). وتم الاعتماد على المنهج الاستنباطي لتحليل بيانات سعر الصرف والميزان التجاري في العراق خلال مدة الدراسة، والمنهج الكمي باستخدام أنموذج الانحدار الذاتي ذو الابطاء الموزعة (ARDL) لقياس العلاقة بين سعر الصرف الأجنبي والميزان التجاري العراقي خلال مدة الدراسة. والحدود المكانيَّة مثلت الاقتصاد العراقي، والحدود الزمانية كانت للمدة (٢٠٠٤-٢٠٢٠). وأَبرز ما توصَّلت إليه الدراسة من الاستنتاجات وجود علاقة توازنية طويلة الأجل وعكسية بين سعر الصرف الأجنبي والاستيرادات هذا من جانب، ومن جانب آخر عدم إثبات الفرضية القائلة بأن هناك علاقة توازنية طويلة الأجل وطردية بين سعر الصرف الأجنبي والصادرات غير النفطية، وأظهرت نتائج الاستجابة الطويلة الأجل وجود تأثير معنوي بين سعر الصرف والاستيرادات في العراق.

١-٢: دراسة سيلين إيشيك مادن،-عمر قحطان عبد الله الجبوري (٢٠١٩)، بعنوان: "تحليل التجارة الخارجية بين تركيا والعراق باستخدام أنموذج الجاذبية" مجلة أبحاث العلوم الاجتماعية، المجلد (١٤)، العدد (١)، تركيا. إن الموضوع الرئيس للدراسة هو أنموذج الجاذبية الممتدة، الذي يربط المسافات بين الدول بالتجارة الخارجية، ويقيس تأثير المسافات بين الدول على التجارة الخارجية، وقد أصبح مؤخرًا يستخدم بشكل متكرر في الدراسات التجريبية. تهدف الدراسة إلى تحليل حجم الصادرات والاستيرادات وحجم التجارة الخارجية الإجمالي لتركيا والعراق بين عامي ١٩٩٠ و٢٠١٦، باستخدام أنموذج الجاذبية الممتدة. والمتغيرات المستقلة المستخدمة هي الحجم الاقتصادي لتركيا والعراق ودول أخرى، وتشابه الحجم الاقتصادي، وعامل الوقف النسبي، والمسافة بين رؤوس الأموال والمتغيرات الوهمية الحدودية المشتركة. والمتغير التابع هو صادرات وواردات تركيا والعراق والتجارة الخارجية. وبحسب نتائج الدراسة لوحظ أن

تركيا والعراق يميلان إلى التجارة بشكل أكبر مع الدول ذات الدخل المرتفع. وتدعم النتائج أن صادرات تركيا وواردات العراق لها خصائص تجارية بين الصناعات. إذ إن معامل متغير المسافة للتجارة الخارجية لتركيا له الإشارة السلبية المتوقعة وهي معنوية. فضلاً عن ذلك، فإن معامل المتغير الوهمي الحدودي المشترك للعراق له إشارة إيجابية وهي ذات دلالة إحصائية.

١-٣: دراسة أبي بكر عبد الفتاح محمد و سامي الروح عبد الفتاح محمد(٢٠٢٣)، بعنوان "أثر سعر الصرف على التضخم في السودان " ٢٠١١ – ٢٠٢٠"– دراسة مجلة الإدارة العامة والقانون والتنمية، المجلد (٤)، العدد (١)، جامعة الجلفة، الجزائر. ومشكلة الدراسة هي ما نوع العلاقة بين سعر الصرف وميزان المدفوعات في السودان؟ وهل لسعر الصرف أثر مباشر في تدهور الميزان المدفوعات في السودان؟ وتوصلت نتائج الدراسة إلي وجود علاقة موجبة بين المتغير سعر الصرف وهو المتغير المستقل، والمتغير التابع المتمثل بالتضخم، وبلغت قيمة معامل التحديد المعدل R حوالي ٧٦% والتي تشير إلى ٧٦% من التغيرات في التضخم يمكن تفسيرها من خلال المتغير سعر الصرف، كما أشارت إلى أن معامل المتغير المستقل سعر الصرف موجب، وهذا يدل على أن زيادة سعر الصرف بمقدار وحدة واحدة تؤدي الى حدوث زيادة في التضخم بما يقارب 1233 وحدة.

المبحث الثاني: الإطار النظري للاستيرادات

بغية التعرف على متغيرات ذات العلاقة بالاستيرادات تم تقسيم المبحث الثاني إلى عدة فقرات منها مفهوم الاستيرادات واهميتها وعلاقتها بالمتغيرات ذات العلاقة بموضوع قيد الدراسة وعلى النحو الاتي:

٢-١ مفهوم الاستيرادات:

"هي مظهر من مظاهر العلاقات الاقتصاديَّة الدولية أَو التبادل الدولي، وتأخذ في العادة أشكال سلع مادية وتنتقل عبر الحدود السياسية، كما تأخذ أَيضًا شكل خدمات كما هو الحال بالنسبة للخبرات الفنية، وإمَّا بانتقال متلقي الخدمات كما هو الحال في السياحة" (al-hamshi & others,2011,5). فالاستيرادات تشمل جميع السلع والخدمات التي يتم استيرادها من الدول المنتجة لها، إذ إن زيادة الاستيرادات سوف تؤدي إلى تخفيض الطلب على السلع والخدمات المحلية، او بعبارة أخرى هي عنصر من عناصر التسرب في تيار الدخل والانفاق؛ لأنها تعني إحلال المنتجات الاجنبية محل المنتجات الوطنية في اشباع جزء من الطلب الكلي، وبالتالي تبعية الاقتصاد إلى الخارج، لذلك فإنها تطرح من قيمة الناتج الوطني، ويتم تسجيل حركات الاستيرادات من الدولة واليها من السلع في حساب المدين (younis,2015, 142).

٢-٢ محددات الاستيرادات والعوامل المؤثرة فيها:

هناك عدة محددات وعوامل تؤثر على حجم الاستيرادات يمكن بيانها في الآتي: مستوى الدخل، الأذواق، أسعار المنتجات المستوردة، قيمة صرف العملة، التضخم المحلي (al-shammari,2017,13). وإضافة بعض الدراسات العملية التطبيقية متغيرات مهمة بجانب ما سبق كمحددات الاستيرادات، ومن هذه المحددات حجم

الصادرات، معدل التضخم للبلد الاجنبي، التعريفات الجمركية، والناتج المحلي الاجمالي. وهناك دراسات أخرى أضافت مكونات الناتج المحلي الاجمالي بدلًا من الناتج المحلي الإجمالي والذي هو الانفاق الاستثماري والاستهلاكي بنوعيه الخاص والعام (Stirböck, 2006, 30). في حين أضاف باحثون آخرون متغير عدد السكان، عوائد الصرف الأجنبي، والاحتياطيات الدولية كمحددات مهمة للاستيرادات (Aljebrin, 2012, 138). وهناك مجموعة من العوامل المختلفة لها تأثير على الاستيرادات منها: طبيعة السلعة حيث تتأثر عملية الاستيرادات بأنواع السلع التي تتعامل بها وطبيعتها فيما إذا كانت سلعًا استهلاكيَّة أو صناعية. وطبيعة السوق الخارجية، حيث تواجه شركات الاستيراد الكثير من الصعوبات في الأسواق الخارجية من أبرزها طبيعة الجمارك، اللغة، طريقة السداد.... إلى غير ذلك. نقل البضاعة من المشاكل الرئيسة التي تواجه شركات الاستيراد هي نقل السلعة المستوردة ما وراء البحر وعادة يواجه هذه العملية مخاطرة كبيرة تعيق تنفيذ أعمال الاستيراد وبصورة عامة، كلَّما زادت المسافة بين طرفي التبادل زاد الاختلاف والمخاطرة (ahmed, 2019, 25). التحديد الكمي للاستيرادات، إذ تعمد الدولة إلى اتِّخاذ الإجراءات اللازمة لفرض تحديد كمي للاستيرادات لمراعاة عدم إمكانيَّة منافسة هذه السلع المستوردة مالم يتم إنتاجه محليا (Muhammad, 2001, 194).

٢-٣ أهمية الاستيرادات:

إنَّ للاستيرادات أهمية بالغة لا يمكن الاستغناء عنها، نظرًا للدور المميَّز والكبير الذي تحققه للدولة، إذ لا يمكن لأي دولة اليوم أن تبقى في عزلة عن العالم، إذ تتمثل أهميتها فيما يأتي :

١- من خلال الاستيراد يمكن لكل دولة أن تستفيد من مزايا الدول الأُخرى، فما تتمتع به دولة ما تضعه في التجارة الدولية تحت تصرف الدول جميعاً (al-bakri,2002, 93).

٢- يمنح الاستيراد الفرصة لكل دولة إمكانيَّة الحصول على بعض السلع والخدمات التي لا تتوفر لديها من الوسائل لإنتاجها، أو لعدم توفر الظروف الطبيعية والمناخية الملائمة لإنتاجها (benham, 1999, 14).

٣- تحتاج بعض الدول لاستيراد مختلف المواد والمستلزمات لعدم توفر الإمكانيات المادية والبشرية التي تسمح لها بإنتاجها محليًا، فضلًا عن ذلك أن هناك فرصة للحصول على تقنيات متقدمة وحديثة وتبادل الخبرة والمعرفة (ali,2004,14).

٤- تعد الاستيرادات أحد العوامل المؤثرة في التشغيل، ويعتمد هذا التأثير على هيكل الاستيرادات؛ إذ تؤثر الاستيرادات على السلع الأوليَّة والوسيطة في الإنتاج، ومن ثُمَّ فإنَّ الحد من الاستيرادات يترتب عليه انخفاض في الإنتاج والتشغيل نتيجة لما سبق (ali, 2004, 15).

وعلى الرغم من أهمية الاستيرادات المذكورة آنفاً، إلا أن هناك جوانب قد تؤثر سلبا على اقتصاديات البلد المستورد ومن أهمها ارتفاع الأسعار او بالأحرى الغلاء المعيشي ولاسيما للسلع ذات العلاقة بسلة الضروريات ولبلد يعاني من اختلال الهيكل الانتاج، ويقلل الاستيراد بشكل كبير عملية التصنيع في البلد ولاسيما أن الاعتماد على الاستيرادات من البلدان ذات العمالة الرخيصة سبب في انخفاض وظائف التصنيع، ويؤثر الاستيراد بشكل

سلبي على الدولة عند وجود القدرة على استيراد المواد والبضائع من مناطق الإنتاج الرخيصة، وبالتالي يقلل الاعتماد على البضائع المحلية (al-maqbool, 2019, 4).

٢-٤ أَنواع الاستيرادات:

تختلف أَنواع الاستيراد باختلاف البلد المستورد واحتياجات أفراده من السلع والخدمات وأَبرز أَنواعها هي: استيراد السلع الصناعية والسلع الاستهلاكيَّة، استيراد السلع والخدمات الوسيطة (dipak, 2019,38)، الاستيراد للحكومة، الاستيراد للإنتاج، الاستيراد للاتجار، الاستيراد برسم المعرض، الاستيراد للاستعمال الشخصي (hosni, 2021,2).

٢-٥ العلاقة بين المتغيرات: الاستيرادات، سعر الصرف، التضخم

٢-٥-١ العلاقة بين الاستيرادات وسعر الصرف: تنوعت مسميات سعر الصرف تبعا للسياسة والأنظمة الاقتصادية المطبقة من سعر التعادل (سعر رسمي اتفاقي وضع أسسه في اتفاقية إنشاء صندوق النقد الدولي عام ١٩٤٤) والسعر التجاري (سعر صرف محدد يستخدم في التبادل التجاري بين الدول لتسهيل وتنشيط التجارة الخارجية)، سعر المالي (يحدد من قبل الدولة لتحويلات رأس المال منها واليها أي صرف إداري) و سعر السوقي (يتحدد على أساس العرض والطلب في السوق الحر دون تدخل من الدولة في تحديده أو التأثير عليه (Maryam, 2018, 524)، على العموم سعر الصرف يعرف بأنه عدد الوحدات من العملة الاجنبية التي يستطيع المقيم في دولة ما شرائها مقابل وحدة واحدة من العملة المحلية (Berman,Martin, 2012, 440)، ويعرف كذلك بأنه عدد الوحدات بالعملة الاجنبية التي تدفع ثمنا من العملة المحلية (Rogoff & Obstfeld ,1995:625). ويؤثر سعر الصرف على تدفق السلع والخدمات ورؤوس الأَموال في البلد، كما يمارس دوراً مهماً على ميزان المدفوعات والتضخم ومتغيرات الاقتصاد الكلي. لذلك فإنَّ نظام سعر الصرف وإدارته يعد جانبًا مميَّزًا للحفاظ على القدرة التنافسية واستقرار الاقتصاد الكلي، ويؤدي سعر الصرف دورًا مميَّزًا في النشاط الاقتصادي الخارجي الذي يقوم به البلد سواء كان ذلك النشاط تجارياً أَم استثمارياً، ويمكن لسعر الصرف أن يستخدم مؤشراً على القدرة التنافسية للبلد، ومن ثَمَّ على ميزان المدفوعات. وقد اكتسب سعر الصرف أهمية بالغة في تعديل وتسوية ميزان المدفوعات خاصة بالنسبة للبلاد السائرة في طريق النمو، الَّتي تتميز بوجود خلل هيكلي مزمن تبعا للسياسات الاقتصاديَّة الكلية في مجال التنمية المتبعة، فضلًا عن أن تقلب سعر الصرف يؤثر على نمو البلد وهذه المشكلة تكون أَكثر تأثيراً على البلدان النامية، ومن ثُمَّ فإنَّ العوامل التي يمكن أن تقلل من تقلب سعر الصرف مميَّزة جدًا بالنسبة لأي بلد (Yagci,2001,2017). وقد اكتسب تحرير التجارة عناية الاقتصاديين والمنظمات الدولية بتأثيرها على الاستيرادات ولاسيما أن التبادل الدولي يتم باستعمال النقود، وهو الأَمر الذي يبرز أهمية أسعار الصرف في إطار التجارة الدولية لارتباطه الوثيق بها. كما أَنَّ الدول النامية غالبا ما تقوم بتخفيض قيمة عملاتها، مِمَّا يؤدي ظاهريا إلى خفض تكاليف صادراتها وهذا يعني انخفاض أسعار السلع المصدرة من أجل زيادة الطلب الخارجي

عليها (mord khai, 2010,329). ويعد سعر الصرف أحد المؤشرات المهمة في الاقتصاد الكلي التي تسهم في رفع وتيرة النمو الاقتصادي، إذ تطرق العديد من الباحثين لمفهوم سعر الصرف، من هنا يعر ف بأنه (النسبة التي يتم على أساسها مبادلة عدد من الوحدات النقدية المحلية بالوحدات النقدية الاجنبية (ali, 2005,1)

وتحقيق الفائض في الميزان التجاري يؤدي إلى ارتفاع الطلب على عملة البلد، وتقف الكثير من الأسباب وراء هذه التقلبات، ويمكن إيجازها بأن سعر الصرف لعملة ما يتحدد في ضوء تفاعل العرض والطلب، ومن هذه العبارة يتبين سعر صرف لعملة معينة يتحدد في ضوء ما هو معروض عنها ومقدار الطلب عليه (Gitman,2011 :135).

٢-٥-٢ العلاقة بين الاستيرادات والتضخم:

يعرف التضخم بأنه الارتفاع المستمر والمؤثر في المستوى العام للأسعار في الاقتصاد، ويجب أن يكون هذا الارتفاع مستمرا لمدة طويلة. ويصنف حسب حجمه ومستواه إلى تضخم معتدل، أو تضخم زاحف، وهو ارتفاع معتدل وبسيط في المستوى العام للأسعار، بحيث لا يتعدى سنويا ١٠٪ سنويا، وتضخم جامح، وهو ارتفاع مستمر وبمعدل مرتفع في المستوى العام للأسعار يتجاوز ١٠٪وفي فترات زمنية متقاربة .

ومن آثار التضخم انخفاض القوة الشرائية لدى الأفراد وانخفاض القيمة الحقيقية للمدخرات والودائع (خاصة إذا كان معدل التضخم أعلى من نسبة الفائدة). ومن ناحية أخرى فإن التضخم يعمل على زيادة أسعار السلع المنتجة محليا، مما يعمل على خفض القدرة التنافسية لصادرات الدولة (Romer,1993: 869).

و تميل الاقتصاديات المغلقة إلى الارتفاع في معدلات التضخم، والبنوك المركزية في الدول الأكثر انفتاحاً تكون سياستها النقدية أكثر انضباطا من الدول الأقل انفتاحا بسبب تقلبات العملة وتأثيرها على توازن سوق النقود (Wei Tytell, 2004,41). وللتضخم آثار سلبية على ميزان المدفوعات، وذلك بسبب زيادة الاستيرادات وانخفاض الصادرات، أي العجز في الميزان التجاري فارتفاع مستوى التضخم في الانفاق الوطني يترتب عليه زيادة في الطلب على السلع المحلية والسلع الاجنبية المستوردة، وإن كان الاستيراد غير مفيد فسوف يزداد حجمه، وتزداد مدفوعات الدولة وتتقلص حصيلتها من العملات الاجنبية، أما إذا كان الاستيراد مفيدا فإن الطلب على السلع المحلية سوف يرتفع، مما يؤدي إلى ارتفاع أسعارها وارتفاع أسعار السلع المحلية وسوف يضعف قدرتها على المنافسة في الاسواق الخارجية، مما يؤدي إلى انخفاض الصادرات وبالتالي تتأثر حصيلة الدولة من العملات الاجنبية فتصبح غير قادرة على تمويل الاستيرادات (al-shammari,2019,23)

وللاستيراد الواسع قدرة على لعب دور تكميلي يثبط الاداء الاقتصادي العام، ويمكن الافتراض أن تأثير الاستيرادات على المتغيرات الكلية قد يكون مختلفا عن تأثير الصادرات، على اعتبار أن نقل التكنولوجيا من البلدان المتقدمة إلى البلدان النامية استيرادا بالنسبة للدول النامية، وعليه تعتبر استيرادات ذات الأثر طويل المدى، لأنها توفر للشركات المحلية امكانية الوصول إلى التكنولوجيا والمعرفة الأجنبية، ويمكن أن تكون المعرفة الخارجية

للأبحاث والتطور مصدرا مهما لنمو الإنتاجية، حيث إن التقنيات المتطورة عادة ما تكون مدمجة مع السلع الوسيطة المستوردة مثل أجهزة الكمبيوتر والآلات الدقيقة والمعدات (Mazumdar,2002,209-240)

٢-٥-٣ العلاقة بين سعر الصرف والتضخم:

بصورة عامة إن لسعر الصرف آثاراً مباشرة على أسعار السلع المستوردة، مما يعني تأثيره غير المباشر على معدلات التضخم الموجود في الاقتصاد بشكل عام . ويمكن دراسة أهمية تأثير التغيرات في سعر الصرف على الأسعار المحلية من خلال ثلاثة آثار محتملة لتلك السياسة على معدل التضخم.

١- سريان مفعول نظرية تعادل القوى الشرائية، والتي تنص على "أن سعر صرف العملة المحلية مقابل العملات الاجنبية يميل إلى الانخفاض بالمقدار نفسه أو النسبة نفسها التي ترتفع بها الأسعار المحلية، فإذا تضاعفت الأسعار في الدولة المحلية، ولم تتغير الأسعار في الدول المشتركة في التجارة الخارجية لهذه الدولة، فإن قيمة العملة المحلية ستنخفض بما يعادل الارتفاع في الأسعار المحلية" (Mohamed & others, 2016,59)

٢- يؤدي ارتفاع سعر صرف العملات الاجنبة إلى ارتفاع أسعار الاستيرادات بالعملات المحلية، إلا أن هناك جدلاً حول قوة تأثير تلك العلاقة (سعر الصرف وأسعار الاستيرادات بالعملات المحلية) والفترة التي تستغرقها ليتحقق هذا الأثر. لأن سرعة وقوة هذا التأثير تعتمد على العديد من العوامل منها نسبة الاستيرادات إلى الاستهلاك المحلي الاجمالي، ودرجة المنافسة في الصناعات بديلة الاستيرادات التي تختلف من اقتصاد لاقتصاد إلى آخر، حيث من المتوقع أن يرتفع هذا التأثير كلما ارتفعت نسبة الاستيرادات إلى مجموع الاستهلاك (khader, 2012,47).

٣- ويؤثر التذبذب في سعر الصرف على الاجور النقدية اذا كانت مرونة تلك الاجور صفرية، والتي تؤثر بدورها على فاعلية وقوة سياسات سعر الصرف. وبشكل عام أن تخفيض قيمة العملة المحلية على المتغيرات الاقتصادية الكلية يتوقف على كل من مرونة الأسعار ومرونة الاجور الاسمية. فكلما كانت استجابة الأجور الأسمية للتغيرات في أسعار الصرف عالية كلما انخفض التغير في الأجور الحقيقية، وكلما كان الاقتصاد أكثر انفتاحاً سيكون أثر تغيرات سعر الصرف على الأجور الحقيقية ومستوى الناتج أقل (al-barbari, 2014,14).

المبحث الثالث: قياس أثر تقلبات سعر صرف العملة التركية في الاستيرادات العراقية من تركية للمدة (٢٠٠٣-٢٠٢٢)

بغية التوصل إلى قياس العلاقة بين المتغيرات الدراسة تم تقسيم هذا المبحث إلى ما يأتي:

٣-١ متغيرات الدراسة:

لبيان أثر تقلبات سعر العملة التركية على حجم الاستيرادات العراقية تم الاعتماد على أنموذج (ARDL) وذلك لقياس وتحليل متغيرات الدراسة، وتمت الاستعانة بالبيانات السنوية للمدة (2003 –2022) وبما أن المدة الزمنية المتناولة بالدراسة (٢٠٠٣-٢٠٢٢) تتضمن (١٩) سنة والتي تعتبر قليلة نسبياً، ولضمان توفير شروط

بناء وتقدير وتحليل النماذج القياسية التي منها اعتماد فترات زمنية طويلة نسبياً (والتي يفضل أن تتجاوز ٣٠ مشاهدة)، فضلاً عن الحصول على نتائج ذات موثوقية وصلاحية، فقد تم تحويل البيانات من سنوية إلى نصف سنوية باستعمال البرنامج (Eviews-١٢) ليتم الحصول على (٣٨) مشاهدة بدلاً من (١٩) مشاهدة، وهذا الأسلوب متبع في كثير من الدراسات الاقتصادية القياسية لتجاوز مثل هذه العقبات في البيانات. والجدول (١) يوضح المتغيرات الداخلة في الدراسة.

الجدول (١): توصيف متغيرات الدراسة

تسلسل	رمز المتغير	الاسم المتغير	نوع المتغير
١	Y	حجم الاستيرادات العراقية من تركيا	المتغير التابع
٢	X1	سعر العملة السوقية التركية مقابل الدولار الامريكي	المتغير المستقل
٣	X2	معدل التضخم في تركيا	المتغير المستقل
4	X3	عدم الاستقرار الاقتصادي في تركيا	المتغير الوهمي

٣-٢ المقاييس الاحصائية الوصفية للمتغيرات المستخدمة في الدراسة:

في هذه المرحلة تم الفحص وتوصيف متغيرات الدراسة من حيث درجة تجانسها وطبيعتها، والجدول (٢) يبين توصيفًا عامًا لمتغيرات الدراسة للمدة (٢٠٠٣-٢٠٢٢):

الجدول (٢): بعض المقاييس الاحصائية الوصفية للمتغيرات المستخدمة في الدراسة

Date: 12/18/23 Time: 00:24
Sample: 2003S1 2022S2

	Y	X1	X2
Mean	8329.842	3.669286	14.03316
Median	9437.000	1.903768	9.350000
Maximum	13750.00	16.54886	64.27000
Minimum	1821.000	1.301522	6.160000
Std. Dev.	3798.064	3.743209	13.77941
Skewness	-0.460012	2.315243	2.823281
Kurtosis	1.919039	8.089678	10.20351
Jarque-Bera	3.190289	74.96485	132.6426
Probability	0.202879	0.000000	0.000000
Sum	316534.0	139.4329	533.2600
Sum Sq. Dev.	5.34E+08	518.4298	7025.269
Observations	38	38	38

المصدر: من إعداد الباحثين باستخدام برنامج EViews 12. بالاعتماد على بيانات السنوية للمدة ٢٠٠٣-٢٠٢٢) .

يمكن تحليل متغيرات الدراسة للمدة (٢٠٠٣-٢٠٢٢) على وفق النتائج المتحصل عليها باستخدام البرنامج الإحصائي (EViews 12) وعلى النحو الآتي:

١- حجم الاستيرادات العراقية من تركيا: يوضِّح الجدول (٢) أَن قيم حجم الاستيرادات العراقية من تركيا(y) خلال مدة الدراسة محصورة بين أدنى قيمة (١٨٢١) وأَعلى قيمة (١٣٧٥٠) مليون دولار بفارق (١١٩٢٩)،

وبمتوسط (٨٣٢٩.٨٤٢)، و وسيط قدر بـ (٩٤٣٧)، وأما القيمة الاحتمالية لاختبار جارك بيرا (Jarque-Bera) فهي (٠.٢٠٢٨) و أكبر من القيمة الحرجة عند مستوى المعنوية (٥٪)، واستنادًا على ذلك فإن متغير ميزان المدفوعات يتبع توزيعًا طبيعيًا.

٢ – سعر العملة التركية مقابل الدولار الامريكي: يوضِّح الجدول (٢) أن قيم سعر العملة التركية مقابل الدولار الامريكي (X1) خلال مدة الدراسة محصورة بين أدنى قيمة (١.٣٠١٥) وأعلى قيمة (١٦.٥٤٨٨) مليون دولار بفارق (١٥.٢٤٧٣)، وبمتوسط (٣.٦٦١٢)، و وسيط قدر بـ (١.٩٠٣٧)، وأمَّا القيمة الاحتمالية لاختبار جارك بيرا (Jarque-Bera) فهي (٠.٠٠٠٠٠) و أصغر من القيمة الحرجة عند مستوى المعنوية (٥٪)، واستنادًا على ذلك فإنَّ متغيّر سعر العملة التركية مقابل الدولار الامريكي لا يتبع توزيعًا طبيعيًا.

٣– معدل التضخم في تركيا: يوضِّح الجدول (٢) أن قيم معدل التضخم في تركيا (X2) خلال مدة الدراسة محصورة بين أدنى قيمة (٦.١٦٠٠) وأعلى قيمة (٦٤.٢٧٠٠) مليون دولار بفارق (٥٨.١١)، وبمتوسط (١٤.٠٣٣١)، و وسيط قدر بـ (٩.٣٥٠٠)، وأمَّا القيمة الاحتمالية لاختبار جارك بيرا (Jarque-Bera) فهي (٠.٠٠٠٠٠) و أصغر من القيمة الحرجة عند مستوى المعنوية (٥٪)، واستنادًا على ذلك فإنَّ متغيّر معدل التضخم في تركيا لا يتبع توزيعًا طبيعيًا.

يتبين من الجدول وحسب اختبار جارك – بيرا، أن متغيرات (X1,X2) لا تتبع توزيعا طبيعياً.(عندما تكون قيمة الاحتمالية Probability لاختبار جارك – بيرا، أكبر من مستوى المعنوي ٥٪، وهذا يعني المتغير يتبع توزيعا طبيعي، وعكسها صحيح). و لحل هذه المشكلة تم استخدام المتغيرات في صيغة اللوغاريتمية على النحو الآتي:

الجدول (٣): بعض المقاييس الاحصائية الوصفية بعد استخدام الصيغة اللوغاريتمية لمتغيرات الدراسة

Date: 12/18/23 Time: 00:02
Sample: 2003S1 2022S2

	LY	LX1	LX2
Mean	8.873759	0.976478	2.404776
Median	9.152393	0.643835	2.235376
Maximum	9.528794	2.806317	4.163093
Minimum	7.507141	0.263534	1.818077
Std. Dev.	0.627957	0.741409	0.593086
Skewness	-0.961742	0.996416	1.736276
Kurtosis	2.437921	2.934097	5.383185
Jarque-Bera	6.358224	6.294897	4.085459
Probability	0.051623	0.052962	0.074532
Sum	337.2029	37.10617	91.38148
Sum Sq. Dev.	14.59022	20.33841	13.01478
Observations	38	38	38

المصدر: من إعداد الباحثين باستخدام برنامج EViews 12. بالاعتماد على بيانات السنوية للمدة ٢٠٠٣–٢٠٢٢) .

يتبين من الجدول بعد استخدام الصيغة اللوغاريتمية، كل المتغيرات الدراسة تتبع توزيعاً طبيعياً، لأن قيمة الاحتمالية لاختبار الجارك بيرا اكبر من (0.05) عند مستوى المعنوية.

٣-٣ صياغة الأنموذج القياسي: تمت اعادة صياغة الأنموذج القياسي المقدر في الصيغة اللغاريتمية الآتية:

$$LY_t = B_0 + B_1 LX1_t + B_2 LX2_t + B_3 pseh + U_t$$

حيث إن :

LY = حجم الاستيرادات العراقية من تركيا

LX1 = سعر العملة التركية مقابل الدولار الامريكي

LX2 = معدل التضخم في تركيا.

X3 = المتغير الوهمي (عدم الاستقرار الأَمني والاقتصادي في تركيا)

t = الزمن U_t = المتغير العشوائي

٣-٤ اختبار الثبات و الاستقرارية:

سيتم في هذه الدراسة استخدام كل من اختبار ديكي – فولر الموسع (ADF)، واختبار فيليبس بيرون، وذلك عن طريق اختبار فرضية العدم التي تنص على أَنَّ السلسلة الزمنية غير مستقرة، أَي وجود جذر الوحدة مقابل الفرضية البديلة التي تنص على أَنَّ السلسلة الزمنية مستقرة أَي عدم وجود جذر الوحدة نتائج هذين الاختبارين كما في الجدولين (٤) و (٥) وعلى النحو الآتي:

الجدول (٤): نتائج اختبار جذر الوحدة لاستقرار السلسلة الزمنية (اختبار ديكي – فولر الموسع) و(اختبار فيليبس . بيرون) لمتغيرات الدراسة خلال المدة (٢٠٠٣-٢٠٢٢)

نتائج اختبار جذر الوحدة لاستقرار السلسلة الزمنية (اختبار ديكي – فولر الموسع)						
المُتغيِّرات	المستوى I(0)			الفرق الأول I(1)		
	حد ثابت	حد ثابت واتجاه عام	بدون حد ثابت واتجاه عام	حد ثابت	حد ثابت واتجاه عام	بدون حد ثابت واتجاه عام
LY	٠.٢٦٧١	٠.٤٩٢٣	٠.٩٤٥٠	٠.٠٠٠١	٠.٠٠٠٨	٠.٠٠٠٠
LX1	١.٠٠٠٠	١.٠٠٠٠	٠.٩٩٩٩	٠.٠٤٧٨	٠.٠١٥٩	٠.٠٣٠٢
LX2	٠.٩٣٢١	٠.٧٩٤٧	٠.٨٤٩٥	٠.٠٠٠٠	٠.٠٠٠٠	٠.٠٠٠٠
نتائج اختبار جذر الوحدة لاستقرار السلسلة الزمنية (اختبار فيليبس . بيرون)						
المُتغيِّرات	المستوى I(0)			الفرق الأول I(1)		
	حد ثابت	حد ثابت واتجاه عام	بدون حد ثابت واتجاه عام	حد ثابت	حد ثابت واتجاه عام	بدون حد ثابت واتجاه عام
LY	٠.٢١٧٢	٠.٥٤٧٦	٠.٩٧٨٤	٠.٠٠٠٠	٠.٠٠٠٠	٠.٠٠٠٠
LX1	١.٠٠٠٠	٠.٩٩٩٧	١.٠٠٠٠	٠.٠٠٠٠	٠.٠٠٠٠	٠.٠٠٠٠
LX2	٠.٩٣٢١	٠.٨٣٣٠	٠.٨٥٢٩	٠.٠٠٠٠	٠.٠٠٠٠	٠.٠٠٠٠

المصدر: من إعداد الباحثين باستخدام برنامج EViews 12. بالاعتماد على بيانات السنوية للمدة ٢٠٠٣-٢٠٢٢) .

يتبين من الجدول (٤) اختباري ديكي فولر و فيلبس ـ بيرون أن كل متغيرات الدراسة متكاملة من الدرجة I(1). أي كل متغيرات الدراسة مستقرة عند الفرق الاول، وعلى هذا الأساس نستنتج أن أنموذج (ARDL) هو الانسب لتحليل وقياس أثر تقلبات المتغيرات الاقتصادية الدراسة في حجم الاستيرادات في العراق خلال المدة (٢٠٠٣ – ٢٠٢٢).

٣-٥ الارتباط بين متغيرات الدراسة:

الجدول (5): نتائج اختبار(Correlation) لتحديد طبيعة العلاقة الارتباطية بين متغيرات الدراسة

العلاقة بين المتغيرات	حجم العلاقة	مستوى الأرتباط	نوع العلاقة
علاقة الارتباطية بين LY ← LX1	0.59	متوسط	موجبة
علاقة الارتباطية بين LY ← LX2	0.29	ضعيف	موجبة
علاقة الارتباطية بين LX1 ← LX2	0.46	ضعيف	موجبة

المصدر: من إعداد الباحثين باستخدام برنامج EViews 12. بالاعتماد على بيانات السنوية للمدة ٢٠٠٣-٢٠٢٢) .

من خلال الجدول (٥) يتضح علاقة متوسطة بين LY (حجم الاستيرادات العراقية من تركيا) و Lx1 (سعر العملة التركية مقابل الدولار الامريكي)، إلا أن هنالك علاقة ضعيفة بين LY (حجم الاستيرادات العراقية من تركيا) وLx2 (معدل التضخم في تركيا). كما يتضح نتائج الجدول (٦) توجد علاقة ضعيفة بين Lx1(سعر العملة التركية مقابل الدولار الامريكي) وLx2 (معدل التضخم في تركيا).

٣-٦ تقدير النماذج القياسية:

ولقياس وتحليل أثر تقلبات في سعر العملة التركية على حجم الاستيرادات العراقية للمدة (٢٠٠٣-٢٠٢٢)، تم اعتماد أنموذج **الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع** (ARDL) وذلك لإعطائها نتائج أفضل، وإنَّ نتائج اختبارات التكامل المشترك يدعم تقدير الأُنموذج المقدر، وبسبب أن مستوى الاستقرارية بين المتغيرات الداخلة في الدراسة مستقرة عند الفرق الأول، وكذلك من حيث الاختبارات الاقتصادية والإحصائيَّة والقياسية، وكانت النتائج للعلاقات والتأثيرات للمعلمات المقدرة قصيرة وطويلة الأجل كما يأتي :

الجدول (٦): نتائج تقدير والتكامل للمعلمات المقدرة لأنموذج المقدر باستخدام أنموذج (ARDL) معامل تصحيح الخطأ

المُتغيّر التابع	المُتغيّرات المستقلة	الأجل القصير		الأجل الطويل	
		المعلمات المقدرة	القيمة الاحتمالية الحرجة	المعلمات المقدرة	القيمة الاحتمالية الحرجة
LY	LX1	1.5365	0.0003	0.3582	0.0304
	LX2	-0.3557	0.0126	-0.0901	0.0417
	X3	0.0380	0.6267	0.3373	0.6915
	الحد الثابت (C)	1.0253	0.4323	9.0788	0.0086

		0.0144	-0.1129	EC_{t-1}	

المصدر: من إعداد الباحثين باستخدام برنامج EViews 12. بالاعتماد على بيانات السنوية للمدة ٢٠٠٣-٢٠٢٢) .

يمكن تفسر **النتائج لاختبار الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع (ARDL)** اقتصاديا، **إذ إن** حجم المعلمات المقدرة للمتغيرات المستقلة وأَشارتها يُبيِّن حجم الأثر واتجاه العلاقة بين المتغيرات المستقلة في الأنموذج المعتمد مع المتغير التابع الَّذي هو حجم الاستيرادات العراقية (LY)، كما يأتي:

- يتبين من الجدول بأن العلاقة الطردية بين حجم الاستيرادات العراقية من تركية (LY) و سعر العملة التركية مقابل الدولار الامريكي (LX1)، فبزياد وحدة واحدة من (LX1) تزداد (LY) ب(٠.٣٥٨٢) ويتناسب مع المنطق الاقتصادي، لأن السلع المستوردة ستكون أرخص للمستهلك العراقي، وذلك في حال انخفاض قيمة العملة التركية في الداخل يؤدي إلى حدوث حالة التضخم والتي يبينها المتغير (LX2) المتمثل بمعدل التضخم في التركية، وهذا ما يعكس الإشارة السالبة الدالة بوجود علاقة عكسية بين حجم الاستيرادات العراقية من تركية (LY) ومعدلات التضخم في التركية (LX2)، حيث بانخفاض وحدة واحدة من (LX2) يؤدي إلى زيادة (LY) ب(٠.٠٩٠١) بسبب الارتفاع في الأسعار للسلع النهائية والوسيطة ونقل عبء هذا الارتفاع على المنتجين (زيادة كلفة الانتاج) والتجار (زيادة كلفة الاستيراد) إلى المستهلكين في العراق، وبالتالي ارتفاع أسعارها في داخل الدولة المستوردة (ما يسمى التضخم المستورد) ولهذا في كثير من الاحيان يقل الطلب على تلك السلع، وهذا ليس مؤشرا مشجعا للتجار، ويقل حجم استيراداتهم، ولذلك يبين أثر هذه العلاقة أكثر في الأجل الطويل.
- بالنسبة إلى نقطة التوازن (ECt-1 معامل حد تصحيح الخطأ) فإنه يمثل مقدار التغير في المتغير التابع نتيجة لانحراف قيمة المتغير المستقل في الأجل الطويل بمقدار وحدة واحدة، ومن المتوقع أن يكون سالباً ومعنوياً وقد بلغ (-0.1129) مما يدل على صحة أنموذج تصحيح الخطأ المقدر احصائياً، وتحقق الإشارة السالبة التي تدل على سرعة التعديل من الأجل القصير إلى الأجل الطويل.

٣-٧ تقدير وتحليل نتائج اختبار التكامل المشترك (F- Bound test):

يقارن هذا الاختبار قيمة F المحتسبة مع قيمة الحد الاعلى للقيم الحرجة، وذلك لمعرفة وجود علاقة توازن طويل الأجل بين المتغيرات من عدمه، وذلك باختباري، وهما اختبار فرضية العدم واختبار فرضية البديلة.

الجدول (٧): نتائج اختبار التكامل المشترك (F-Bounds Test)

(F-Bounds Test)				
	Value	**Significant level**	**I(0) Lower**	**I(1) Upper**
F-Bounds Test	5.1906	10%	2.37	3.2
		5%	2.79	3.67
		٢.٥%	3.15	4.08
		١%	3.64	4.66

المصدر: من إعداد الباحثين باستخدام برنامج EViews 12. بالاعتماد على بيانات السنوية للمدة ٢٠٠٣-٢٠٢٢).

يتبين من خلال القيمة الاحصائية (F-Statistic) المحتسبة أكبر من الحدود العليا الجدولية للقيم الاحصائية عند مستوى معنوي (٥٪) وجود تكامل مشترك أي علاقة الطويل الأجل بين متغيرات الدراسة.

أمَّا بالنسبة لأنموذج الدراسة، وكما موضح في الجدول (٧) فيلاحظ أنَّ قيمة (F*) المحسوبة للأنموذج المقدر للدراسة والبالغة (٥.١٩٠٦) أكبر من الحد الأعلى لقيم (F) الجدولية البالغة (3.67) لمستوى معنوي (٥٪) عليه لا نتمكن من قبول فرضية العدم التي تفيد بعدم وجود العلاقة التوازنية الطويلة الأجل بين معامل حجم الاستيرادات العراقية من تركيا (Y) بكونه متغيرًا تابعاً مع ما يحقق من أثر سعر العملة التركية مقابل الدولار الامريكي مع معدل التضخم في تركيا، أَي بمعنى إن التغير الحاصل في هذه المتغيرات تجعل حجم الاستيرادات العراقية من تركيا (Y) يتجه نحو مستواه التوازني في المُدَّة الطويلة الأجل، وهذه النتيجة متوافقة مع التوقعات المسبقة للدراسة؛ إذ إنَّه المتغيرات الدراسة في المدى البعيد تتجه باتجاه قيمها التوازنية.

٣-٨ الاختبارات الاحصائية التشخيصية والقياسية للمصداقية وملاءمة الأنموذج المقدر:

تم استخدام عدد من المؤشرات لهذه الاختبارات:

٣-٨-١ اختبار جودة الأنموذج وفقاً للمعايير القياسيَّة:

يُبيّن الجدول (٨) قيم قياسية ودلالات مبينة لبعض من المؤشرات والاختبارات وعلى النحو الآتي:

الجدول (٨): نتائج اختبارات جودة الأنموذج وفقاً للمعايير القياسيَّة

المشاكل القياسيَّة	الاختبارات القياسيَّة	القيمة الاحتمالية الحرجة
مشكلة الارتباط الذاتي	LM Breusch-Godfrey Test:	٠.٣٢١١
مشكلة عدم تجانس التباين	Breusch-Pagan test for Heteroskedasticity	٠.٥١٥٥
مشكلة التشخيص	Ramsey Reset Test	٠.٠٦٣١
مشكلة التوزيع الطبيعي للبيانات	Jarque – Bera test	0.9045

المصدر: من إعداد الباحثين باستخدام برنامج EViews 12. بالاعتماد على بيانات السنوية للمدة ٢٠٠٣-٢٠٢٢).

نستنتج بمعطيات الجدول (٨) الآتي:

١- اختبار مشكلة الارتباط الذاتي (Breusch-Godfrey Test): يتضح لنا أنَّ الأنموذج لا يعاني من مشكلة الارتباط الذاتي؛ إذ إنَّ القيمة الاحتمالية هي أكبر من مستوى المعنوية (٥٪)؛ إذ بلغت (٠.٣٢١١) و هي تدل على عدم وجود مشكلة الارتباط الذاتي.

٢ - اختبار مشكلة عدم تجانس التباين (Breusch-Pagan test for Heteroskedasticity): يؤكد على أنَّ الأنموذج لا يعاني من وجود مشكلة اختلاف التباين؛ إذ إنَّ القيمة الاحتمالية هي أكبر من مستوى المعنوية (٥٪) إذ بلغت (٠.٥١٥٥).

٣ – اختبار مشكلة التشخيص (Ramsey Reset Test): يؤكِّد على استقرار هيكل الأنموذج المقدر، لأَنَّ القيمة الاحتمالية هي أكبر من مستوى معنوية (٥٪) إذ بلغت (٠.٠٦٣١).

٤ – اختبار مشكلة التوزيع الطبيعي للبيانات (Jarque-Bera Test): يؤكد أَنَّ سلسلة البواقي للأنموذج المقدر تتبع توزيعاً طبيعياً، لأَنَّ القيمة الاحتمالية لاختبار جارك بيرا (Jarque - Bera) تبلغ (0.9045) وهي أكبر من القيمة الحرجة عند مستوى المعنوية (٥٪) .

٣-٨-٢ اختبار جودة الأنموذج وفقاً للمعايير الإحصائيّة:

يُبيِّن الجدول (٩) قيم ودلالات احصائية لبعض من المؤشرات والاختبارات وعلى النحو الآتي:

الجدول (٩): نتائج الاختبارات جودة الأنموذج وفقاً للمعايير الإحصائيّة

المؤشرات الإحصائيّة	القيمة الاحتمالية الحرجة
R-Squared	١٠,٩
Adjusted R2	٨8.٠
F-statistic. Prob.	36.8167 ٠,٠٠٠٠

المصدر: من إعداد الباحثين باستخدام برنامج EViews 12. بالاعتماد على بيانات السنوية للمدة ٢٠٠٣-٢٠٢٢) .

نستنتج بمعطيات الجدول (9) الأتي:

١- إنَّ قيمة التحديد(R^2) للأنموذج عالية؛ اذ بلغت (٠.٩١)، كذلك قيمة معامل التحديد المعدل (Adjusted R^2) والبالغة (٠.٨٨)، مما يدل على جودة الأنموذج وحسن التقدير.

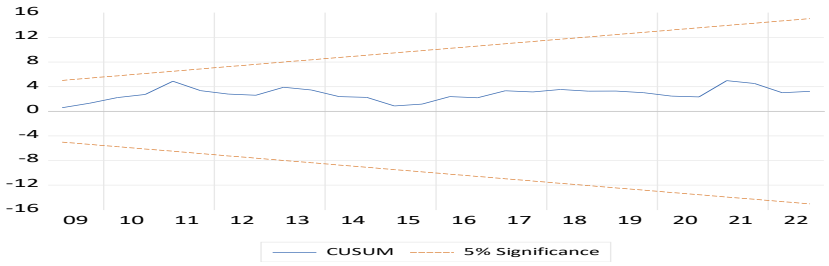
٢ – قيمة الاختبار (F) المحتسبة تساوي (٣٦.٨١٦٧)، و بدلالة إحصائيَّة (٠.٠٠٠٠)، وهي أَقل من مستوى المعنوية (٥٪) و ذلك يشير إلى صحة الأنموذج من الناحية الإحصائيّة .

٣-٩ اختبارات استقراريَّة الأنموذج (CUSUM Test, CUSUM Of Squares Test):

لغرض الكشف وللتأكد من استقرار معلمات الأنموذج المقدر في الأجل الطويل والأجل القصير خلال مدة الدراسة يجب إجراء الاختبارين الآتيين:

٣-٩-١ الاختبار الخاص بالمجموع التراكمي لمربعات البواقي (CUSUM):

الشكل (١): مجموع تراكم البواقي (CUSUM)

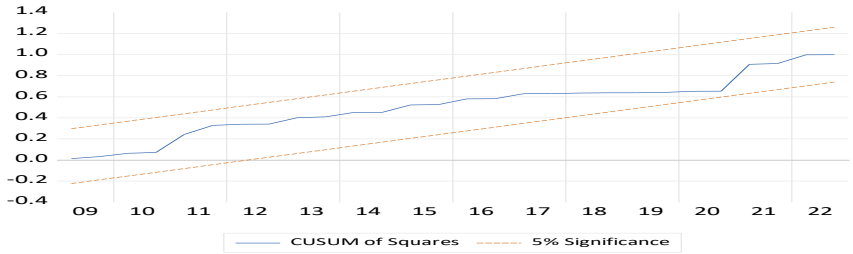


المصدر: من إعداد الباحثين باستخدام برنامج EViews 12. وبالاعتماد على بيانات السنوية للمدة ٢٠٠٣-٢٠٢٢) .

يتَّضح من الشكل (١) أَنَّ المنحنى الخاص ببيانات مجموع تراكم البواقي (CUSUM) يقع داخل مجال الثقة، وهذا يدل على استقراريَّة المعلمات المقدرة في المدى الطويل عند مستوى المعنوية (٥٪) .

٣-٩-٢ الاختبار الخاص بالمجموع التراكمي لمربعات البواقي (CUSUM of Square):

الشكل (٢): مجموع تراكم المربعات (CUSUM of Square)



المصدر: من إعداد الباحثين باستخدام برنامج EViews 12. بالاعتماد على بيانات السنوية للمدة ٢٠٠٣-٢٠٢٢) .

يتبين من الشكل (٢)، أَنَّ المنحنى الخاص بالبيانات إلى حد كبير يقع داخل مجال الثقة وبين الخطين، وهذا يدل على استقراريَّة المعلمات المقدرة عند مستوى المعنوية (٥٪) .

الاستنتاجات:

في ضوء التحليلات أمكن الوصول إلى الآتي:

١. إن متغيرات الدراسة (حجم الاستيرادات العراقية من التركية، سعر العملة التركية مقابل الدولار الامريكي، معدل التضخم في تركيا، عدم الاستقرار الأَمني والاقتصادي في تركيا) الداخلة في الأنموذج طبقاً لاختباري (ديكي – فولر و فليبس برون) بينت استقراريتها عند الفرق الأول (١)١ في جميع بيانات السلاسل الزمنية.
٢. أظهرت نتائج اختبار حدود التكامل المشترك عند مستوى المعنوي ١٪ و ٥٪ و ١٠٪ وجود علاقة معنوية تكاملية مشتركة بين المتغيرات الدراسة.
٣. أظهرت النتائج لاختبار معامل تحديد (R2) للأنموذج نسبة عالية بلغت (٩١٪)، ومعامل تحديد المعدل (Adjusted R2) والذي بلغ (88%) وهي نسبة مرتفعة جداً، ويحسم وجود علاقة قوية بين المتغيرات المستقلة (سعر العملة التركية مقابل الدولار الامريكي، معدل التضخم في تركيا، عدم الاستقرار الأَمني والاقتصادي في تركيا) والمتغير التابع (حجم الاستيرادات العراقية من تركيا) .
٤. ان اختبار الكفاءة التنبوئية للأنموذج المقدر قوية جداً، ويقع داخل مجال الثقة وبين الخطين، وهذا يدل على استقرارية المعلمات المقدرة في الامد الطويل عند مستوى المعنوي (5%).

٥. لوجود ارتباطات اقتصادية وسياسية بين العراق وتركيا نتيجة عدد من العوامل من الموقع الجغرافي وطبيعة الاقتصاد للبلدين تبين أن انخفاض في سعر الليرة التركية مقابل الدولار الامريكي يزيد من حجم استيرادات العراق، وهذا تتناسب مع فرضية الدراسة.

٦. إن انخفاض قيمة الليرة التركية مقابل الدولار الامريكي ادى إلى زيادة معدلات التضخم، ونتيجة وجود العلاقة التشابكية التجارية بين تركيا والعراق أدى إلى انتقال آثار التضخم إلى البلد المستورد(العراق)، وهذا ما دفع التجار المستوردين إلى تقليل حجم الاستيراد إلى العراق، وهذا يتناسب مع فرضية الدراسة

٧. إن الاستقرار الأمني والسياسي في تركيا لهما دور مهم في تأثير على حجم الاستيرادات العراقية من تركيا وتتأثر إيجابا بهما.

المقترحات:

في ضوء الاستنتاجات السابقة يمكن اقتراح الآتي:

١. إبقاء في علاقات اقتصادية مستقرة بين العراق مع الدول الجوار وشركائه التجاريين وعدم تذبذب تلك العلاقة بينهم بسبب الأزمات العالمية والداخلية، تتطلب من العراق تنويع الهيكل الاقتصادي بغية خلق المرونة في الجهاز الانتاجي وبالتالي زيادة إمكانية تلبية الطلب المحلي وتقليل نسبة الاعتماد على السلع المستوردة وبخاصة لمكونات سلة الضروريات.

٢. تواصلا مع المقترح (١) : بغية زيادة الاستثمار في القطاعات الانتاجية غير النفطية من الضروري تفعيل أدوات السياسة النقدية ولاسيما في المجالات ذات العلاقة بالارتباطات الامامية للمشاريع التنموية.

٣. إن انخفاض سعر صرف الليرة التركية ولاسيما في الآونة الاخيرة أدى إلى زيادة معدل التضخم والذي أثرت على التضخم المستورد إلى العراق، وعليه لابد من إيجاد منافذ استيراد جديدة من دول تتميز بانخفاض معدلات تضخمها مقارنة بالتركية.

٤. لمواجهة أثر ارتفاع أسعار السلع المستوردة يتطلب تفعيل اللجان الاقتصادية على مستوى الوحدات الادارية المختلفة لمتابعة الأسعار ولاسيما السلع الضرورية.

References

- **Aravbic sources**

Ahmed, Afraa Mustafa Hilal (2019), Determinants of the import function in Sudan during the period (1990 - 2017), unpublished master's thesis, College of Graduate Studies, Sudan University of Science and Technology, Sudan.

Al-Barbari, Hind Morsi Muhammad Ali (2021), Exchange rate liberalization policies and their impact on poverty and income distribution in Egypt, Journal of the Faculty of Politics and Economics, Issue 9, Department of Economics, Faculty of Politics and Economics. Beni Suef University, Egypt.

Al-Bakri, Kamel, Ramadan Muhammad Muqallad and others, (2002), Principles of Macroeconomics, University House for Publishing and Distribution, Amman, Jordan.

Benham, Samir, (1999), Turkish foreign trade trends and their impact on economic growth, College of Administration and Economics, University of Mosul, Iraq.

Hosni, Hamad (2021), Import and Export Systems and Types, Smart Gate Conference (Engineering, Trade and Human Resources Gateway between African Countries and World Countries, Egypt.

Hussein, Mona Younis, (2007), the relationship of the exchange rate to inflation and its role in achieving monetary balance in Iraq for the period 1990-2004, Master's thesis, College of Administration and Economics, University of Baghdad, Iraq.

Khader, Zaher Abdel Hamid, (2012), "The Impact of the Exchange Rate on the Overall Indicators of the Palestinian Economy (1994-2010), Master's Thesis in Economics, Faculty of Economics and Administrative Sciences, Al-Azhar University, Palestine.

Al-Shammari, Ammar Hakim Rajab (2019), The causal relationship between imports and inflation - a case study of Jordan 1990-2017, Master's thesis, Al-Bayt University, Jordan.

Sobhi, Maher Majid, Awad, Majdi Rokan, (2023), The impact of exchange rate fluctuations on the trade balance in Iraq for the period (2004-2020), Iraqi Journal of Economic Sciences, Volume (21), Issue (87), College of Administration and Economics Al-Mustansiriya University, Baghdad, Iraq.

Ali, Nashwa Mustafa (2004), The Impact of Chinese Imports on Employment in the Arab Republic of Egypt, Helwan University.

Ali, Hussein Firas (2005), "An Analytical Study of the Causes of the Deterioration of Exchange Rates in Developing Countries (Selected Arab Countries), Master's Thesis in Economics, (unpublished), College of Administration and Economics, Al-Mustansiriya University, Baghdad, Iraq.

Madden, Al-Jubouri, Selin Işık and Omar Qahtan (2019), Analysis of Foreign Trade between Turkey and Iraq Using the Gravity Model, Journal of Social Science Research, Volume (14), Issue (1), Turkey.

Muhammad, Abu Bakr Abdel Fattah and Sami Al-Ruh Abdel Fattah, (2023), "The Impact of the Exchange Rate on Inflation in Sudan" 2011 - 2020", Journal of Public Administration, Law and Development, Volume (4), Issue (1), University of Djelfa , Algeria.

Muhammad, Jassim (2001), International Trade, Zahran Publishing and Distribution House, Amman, Jordan.

Mohamed, Jabouri, Alou Masoud, Youssef, (2016), "The Impact of Exchange Rate Changes on Inflation - An Econometric Study of the Case of Algeria," Master's Thesis in Economics, Faculty of Economics and Management Sciences, Dr. Taher Mawali Saida University - Algeria.

Maryam Yahya Gad et al., (2018), Study and Analysis of the Impact of Exchange Rate Changes on Sustainable Development and the Reflection of This Impact on the Volume of Unemployment in Egypt, Journal of Environmental Sciences, Institute of Environmental Studies and Research, Ain Shams

University. Faculty of Commerce, Volume Forty-Four, Part Two, December 2018, Egypt.

Al-Maqbool, (2019): https://www.arabjo.net/?p=49969

Mord Khai, Krianin, (2010), International Economics and Policy Introduction, translated by Muhammad Ibrahim Mansour and Ali Masoud Attia.

Al-Hashi, Rizqi, (2021), Determinants on agricultural imports in Algeria, an econometric study for the period (1990 - 2019), unpublished master's thesis, Faculty of Economic and Commercial Sciences and Facilitation Sciences, University of the Valley, Algeria.

- **English sources**

: https://data.oecd.org/conversion/exchange-rates.htm

Aljebrin.M.A , Mohamed . A. Ibrahim (2012) .previous reference .

Berman, N., & Martin, P. (2012). The vulnerability of sub-Saharan Africa to financial crises: the case of trade. *IMF Economic Review*, *60*(3), 329-364.

dipak sudhir manohar, 2019 , import-export ambition to achievement, first, Navbharat sahity mandir publishe .

Gitmin, Lawrence(2011) ",Principles of management ,Financial" 9 th.

https://www.xe.com/currencyconverter/convert/?Amount=1&From=USD&To=TRY

Irina Tytell, Wei Shang Jin (2004): "Does financial globalization induce better macroeconomic policies? ", International Monetary Fund, Working Paper.

Magda Kaandil ",exchange rate fluctuations and the balance of pay ments" ,No 31-28,2009.

Mazumdar,J. (2002).Imported machinery and growth in LDCs. Journal of Development Economics.65.

Obstfeld. Maurice , Kenneth. Rogoff, (1995) ," exchange rate Dynamic Redux ",No 3 ,Vol 103.

Romer, David (1993): Openness and Inflation: Theory and Ev The Quarterly Journal of economics, Vol. 108 (4).

Stirböck, Claudia, 2006 , How strong is the impact of exports and other demand components on German import demand? Evidence from euro-area and non-euro-area imports. No. 2006, 39. Discussion Paper Series 1.

www.thebalance.com/unemployment-rate-by-year-4410012.

Yagci, Fahrettin.(2001) . "Choice of exchange rate regimes for developing countries." World Bank-African Region Working Paper Series 16.